وعمرو وهو ميت لزيد نصفه لان كلمة بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلث بين زيد وسكت فله نصفه ايضا وثلثه وهو اي الموصى فقير وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سواء كان التنصيب بعد الوصية او قبله لما تقرر ان الوصية ايجاب بعد الموت اذا لم يكن الموصى به عينا او نوعا معينا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فهلكت قبل موته بطلت لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب غيرها ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها اي الغنم ثم مات صحت في الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة شاة تخلاف قوله له شاة من غنمي ولا غنم له يعني لا شاة له فانها تبطل وكذا لو فيضها لما له ولا غنم له وقبل تصح وكذا الحكم في كل نوع من انواع المال كالبقر والثوب ونحوها وتبطل الوصية لاحد اولاده وهن ثلاث والفقراء والمساكين لهن اي لهات الاولاد ثلثه اسهم من خمسة وسهام للفقراء وسهم للمساكين وعند محمد يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين جمع واقله اثنان قلنا ان الجنسية تنطلق للجميع وثلثه لزيد وللمساكين لزيد نصفه ولهم نصفه وعند محمد ثلثا ثلثه كما مر ولو اوصى بثلثه لزيد وللفقراء والمساكين قسم اثلاثا عند الامام وانصافا عند ابي يوسف واخماسا عند محمد اخيارا ولو اوصى للمساكين كان له الصرف الى مسكين واحد وقال محمد لا ثنين على ما مر فلا يجوز صرفه للمساكين لاقل من ثلثين عنده والخلاف فيما اذا لم يشر لمساكين فلو اشار جماعة وقال ثلث مالي لهؤلاء المساكين لم يجز صرفه لواحد اتفاقا ولو اوصى لحفرة بالف فاعطى غيرهم جاز عند ابي يوسف وعليه الفتوى خلاصة وشهلا لبيد وبما يد لرجل وبما يد لاخر فقال لاجر اشركتك معها له ثلث كل ما يد لتساوي نصيبها فاكثر المساواة فلكل ثلثا المايد ولو بارضها يد مثلا له وبما يتين لاخر فقال لاخر اشركتك معها له رجل ثم قال لاخر اشركتك اواد خلتك معه فالثلث بينهما لما ذكرنا ماله لرجل ثم قال لاخر اشركتك اواد خلتك معه فالثلث بينهما لما ذكرنا وان قال لورثته لفلان علي دين قصد قوه فانه يصدق وجوبا الا الثلث استحسانا بخلاف قوله كل من ادعى علي شيئا فاعطوه لانه خلاف الشرع الا ان يقول ان راى الوصي ان يعطيه فيجوز من الثلث ويصير وصية ولو قال ما ادعى فلان من مال فهو صادق فان سمى مقدرا دعوى في ذلك المقدار فهو له والا لا يحتمل فان اوصى لورثته ايا مع ذلك اي مع قوله لورثته لفلان علي دين قصد قوه عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة

وقيل

وقيل لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما شاؤا من الثلث فالوصايا والدين واذا كان مقدما على الحقين الذين محمول وطريق تعيينه ما ذكرنا فيما خذ الورثة ثلثي ما اقر به والموصى لهم بثلث ما اقر به وما بقي فلهم ويحلف كل على العلم لوادعى الزيادة قلت لو كانت الوصايا دون الثلث هل يجوز الثلث كلا ام يقدر الوصايا لو اره ونفي ايضا هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث يراجع ابن الكمال به ولو اجنبي واورثه او قاتله لم نصف الوصية وبطل وصيته للوارث والقاتل لانه ظلم اهل الوصية على ما مر ولو لم تصح باجازة الورثة بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولاجنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي ايضا لانه اقرار بعقد سابق بينهما فاذا بطل في بعضه لفي باقيه ضرورة قبل هذا اذا اقاما فان انكر احدهما شركة الآخر صح اقراره في حصة المنكر عند محمد وعندهما يبطل في الكل لما قلنا رتيكي ولو اوصى بثياب منها ثوب جيد ووسط ورديء ثلثه النفس الكل منهم بثوب فضاع منها ثوب ولم يدر اي هو والوارث يقول الكل منهم هلك حقك بطلت الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد هذين الرجلين الا ان يسارعوا ويسلموا ما بقي منها فتعود صحيحة لزوال المانع وهو الجهل فتقسم لذي الجيد ثلثاه ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل واحد منها لان المستوين يقعان الامكان ولو اوصى لاحد السرج يكون بيت معين من دار مشتركة وقسم ورفع في حظ فهو للموصى له والا يقع في حظه فله مثل ذرعه صح صدر الشريعة وغيره بوجوب القسمة فلو قال وقسم فان وقع الخ لكان اولى والا فالاقرار بيت معين من دار مشتركة مثلها اي مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف عين اي معين بان كانت ودبعة عند الموصى من مال آخر فاجاز رب المال الوصية بعد موت الموصى ودفعه اليه صح وله المنع بعد الاجازة لان اجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم واما بعد الدفع فلا رجوع له شرح تكملة بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او لقاتله او لوارثه فاجازتها للورثة حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل يجبروا على التسليم لما تقرر ان المجاز له يتملك من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي من قبل الجيز ولو اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره في ثلث نصيبه لا نصفه استحسانا لانه اقر لغيره بثلث شايع في كل التركة وهي بينهما نصفان فيكون مقدار ثلث ما وجد بثلث ما اخذ اخيه بخلاف ما لو اقر احدهما بدين على ابيهما حيث يلزمه كله لتقوم الدين على الميراث وبامة فولدت بعد موت الموصي ولد او كلاهما يخرجان

Copyright © University